الأنباء
السبت 5 اكتوبر 2013

«بترول أبوظبي» تواصل إدارة حقول النفط الكبرى بعد انقضاء امتياز الشركاء

دبي ـ رويترز: قالت وكالة أنباء الإمارات إن شركة بترول أبوظبي الوطني ستواصل إدارة حقولها النفطية البرية الكبرى كالمعتاد بعد انتهاء مدة امتياز الشركاء الحاليين في مطلع يناير. ونقلت الوكالة الرسمية اول من أمس عن مسؤول في أدنوك قوله «وجود الشركاء من عدمه لا علاقة له باستمرار الإنتاج وأعمال الشركة».

ويسمح نظام الامتياز في الإمارات العربية المتحدة لمنتجي النفط والغاز بالاستحواذ على حصة من تلك الموارد. وامتياز شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية (أدكو) هو أكبر امتياز في الإمارات إذ ينتج نحو 1,6 مليون برميل يوميا وتنتهي مدته في مطلع عام 2014.

وتمتلك أدنوك حصة مسيطرة تبلغ 60٪ في أدكو، بينما تملك كل من إكسون موبيل ورويال داتش شل وتوتال وبي.بي حصة 9,5٪.

«ميرلنش»: أكبر اقتصاد عالمي سيفقد 2٪ من معدل النمو المنتظر

جمعت لجنة مسؤولية الميزانية الفيدرالية (سي آر اف بي) في رسم بياني توقعات العديد من البنوك الكبرى وبيوت الخبرة العالمية للتأثير السلبي المتوقع على نمو الاقتصاد في الربع الرابع جراء الإيقاف الجزئي لعمل الحكومة الذي يدخل يومه الرابع.

وتبدو أسوأ التوقعات من «ميرلنش»، حيث يرى ان أكبر اقتصاد عالمي سيفقد 2٪ من معدل النمو المنتظر خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من العام اذا استمر توقف عمل الحكومة شهرا، كما أنها الأسوأ أيضا في حال استمرار التوقف أسبوعا عند 0,5٪.

في كل الأحوال سيتضرر الاقتصاد الأميركي، لكن من المنتظر ان ينتهي الوضع المتأزم حاليا مع اقتراب بلوغ الدين سقفه الأعلى عند 16,7 تريليون دولار يوم 17 الجاري. وفي الوقت الذي لا تعد فيه هذه المرة الأولى لتوقف عمل الحكومة، فإن النتائج ستكون أسوأ بكثير اذا لم ينجح الديموقراطيون والجمهوريون في التوصل إلى اتفاق بشأن سقف الدين، حيث ستكون المرة الأولى التي تتخلف فيها الولايات المتحدة عن السداد، وهو أمر ستتخطى عواقبه حدودها إلى مناطق عديدة من العالم.

«تويتر» يكشف عن مشروع طرح أسهمه في البورصة

نيويورك ـ أ.ف.ب: نشر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» مشروع طرح أسهمه في البورصة المرتقب جدا الذي يعتزم أن يحققه في أقرب وقت ممكن وأن يجمع في إطاره مليار دولار. وجاء في المستند المتوافر على الموقع الإلكتروني التابع للجنة الأوراق والأسواق المالية في الولايات المتحدة، ان «تويتر» كان يضم حتى نهاية يونيو 218 مليون مستخدم ناشط، وهو لايزال يتكبد الخسائر على الرغم من ازدياد شديد في حجم أعماله الذي ارتفع إلى 317 مليون دولار العام الماضي.

وقد تكبدت المجموعة خسائر صافية بلغت 80 مليون دولار في العام 2012 و69,3 مليونا في الربع الأول من العام 2013.

وينبغي للمجموعة ان تنتظر 21 يوما قبل أن تطلق جولتها الترويجية في أوساط المستثمرين المحتملين. ويستبعد طرح الأسهم رسميا في البورصة قبل نهاية أكتوبر أو بداية نوفمبر.

خبراء: بنوك السعودية مطالبة بحماية عملائها من «فاتكا»

طالب اقتصاديو وقانونيو البنوك في السعودية بحماية عملائها، سواء في الداخل أو الخارج من التعرض لاستقطاع 30٪ من أي حوالة لهم أو مبلغ مالي في أميركا، وفقا لصحيفة «الشرق الأوسط».

من جهته، أكد د.فهد العنزي، الخبير القانوني، أنه في حال دخول قانون الامتثال الأميركي «فاتكا» موضع التنفيذ في يوليو 2014، فإنه ستترتب على جميع المستفيدين من خدمات البنوك في التحويلات النقدية، ممن يحملون الجنسية الأميركية غرامات واستقطاعات، ما لم يتأهبوا لكيفية حماية أنفسهم من هذا القانون الأميركي.

أما الخبير الاقتصادي، د.عبدالرحمن باعشن، رئيس مركز «الشروق» للدراسات الاقتصادية فقال «أصبح ضروريا أمام البنوك السعودية قيادة حملة تنويرية وتثقيفية لعملائها، لتزويدهم بكيفية تفادي الغرامات والاستقطاعات لبعض المحولين للأموال بالخارج»، مشيرا إلى أن مصادره تؤكد توجه بعض البنوك لبحث كيفية محددة تجاه هذا الأمر.

وفي غضون ذلك، ينظم اتحاد المصارف العربية منتدى بمدينة اسطنبول في تركيا تحت عنوان «اختبارات ضغط تطبيق قانون الامتثال الأميركي (فاتكا)»، استعدادا لما يترتب على تطبيق هذا القانون، والتحذير من الجهل به.

وفي هذا السياق، قال ميشيل شارتز، أحد الشركاء في شركة المراجعة وخدمات الضرائب الأميركية «وايزر مزارز»، التي ترتبط باتفاقية تعاون مشترك مع مكتب سعودي في مجال المحاسبة والمراجعة القانونية إن تطبيق هذا القانون يعد من أهم المسائل التي تشغل المصارف والبنوك المركزية في الوقت الحالي.

من جهته، أكد عبدالله المسند، الشريك المسؤول عن خدمات الضرائب في مكتب الخراشي، صاحب الاتفاقية التعاونية مع «وايزر مزارز»، أن تطبيق الضرائب وفقا لهذا القانون سيشمل كل شخص مولود في أميركا أو الحاملين لـ «الغرين كارد» أو الجواز الأميركي.

ولفت إلى أن جميع المصارف على مستوى العالم ملزمة بتزويد معلومات عن المكلفين بدفع الضريبة وفق هذا القانون، مبينا أن أي تخاذل أو عدم تعاون من المصرف سيؤدي إلى تعرضه لاستقطاع 30٪ من أي حوالة له أو مبلغ مالي.

وفي الإطار نفسه، أكدت فجر سليمان، المديرة المسؤولة عن الضرائب الأميركية في مكتب الخراشي، أن قسم الضرائب أبدى استعداده منذ أكثر من عام للمساعدة في تقديم الاستشارات الضريبية الأميركية، وكذلك تقديم الدعم الفني لعملاء المكتب.

دخول قانون الـ«فاتكا» موضع التنفيذ الفعلي يوليو 2014

«المركزي»: عرض النقد بمفهومه الواسع انخفض بنسبة 1,2٪ في أغسطس

أظهرت أرقام صادرة عن بنك الكويت المركزي، ان عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) انخفض بنسبة 1,2٪ في شهر أغسطس الماضي وذلك للشهر الثالث على التوالي مقارنة بشهر يوليو الماضي ليبلغ 31171,1 مليون دينار.

وقالت ادارة البحوث الاقتصادية في البنك في نشرتها الشهرية عن أغسطس الماضي وخصت بها «كونا» امس، ان ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي انخفضت 0,7٪ الى 26957,2 مليون دينار، كما انخفضت الودائع بالعملات الاجنبية 2,6٪ الى 2808,7 مليون دينار.

وأضافت ان إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار الكويتي والمتمثل في سندات (المركزي) انخفض في اغسطس الماضي بنسبة 2,7٪ مقارنة بالشهر الذي سبقه ليبلغ 1900 مليون دينار، في حين ارتفع اجمالي الموجودات للبنوك بنهاية اغسطس الماضي بنسبة 0,1٪ الى 49505,6 مليون دينار. وذكرت ان صافي الموجودات الاجنبية للبنوك المحلية انخفض بنسبة 0,1٪ في اغسطس الى 6996,4 مليون دينار في وقت انخفضت ودائع الاجل لدى البنك المركزي بنسبة 8,7٪ في الشهر ذاته الى 2522,9 مليون دينار.

وبينت ان ودائع من غير المقيمين بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية قفزت بنسبة 8,6٪ الى 635,5 مليون دينار، كما قفزت هذه الودائع بالعملات الاجنبية بنسبة 7,5٪ الى 2228 مليون دينار.

وقالت إدارة البحوث في «المركزي» ان أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين ارتفعت بنسبة 0,8٪ عن مستواها المسجل في يوليو الماضي لتسجل 28162,7 مليون دينار، في حين استقر متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة مدة عام عند 1٪.

وأفاد بأن تمويل الواردات الكويتية انخفض في أغسطس الماضي بنحو 19,7٪ الى 380,3 مليون دينار، في حين انخفض متوسط سعر صرف الدولار الأميركي في الشهر ذاته بنسبة 0,5٪ مقارنة بشهر يوليو الماضي، مسجلا متوسطا سعريا قدره 284 فلسا للدولار.

ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي انخفضت 0,7٪

تحليل اقتصادي

طوق الأزمة الاقتصادية يشتد على إسبانيا

القاهرة ـ أ.ش.أ: رغم بوادر الانفراج التي بدأت تلوح في الأفق في إسبانيا خلال الأشهر الماضية فإن شبح الأزمة الاقتصادية لايزال يخيم بقوة على مختلف قطاعات الدولة ويؤثر تأثيرا ملحوظا على الحياة اليومية للمواطنين. فقد عادت معدلات البطالة للارتفاع من جديد رغم تراجعها الملحوظ خلال الأشهر القليلة الماضية نتيجة انتعاش قطاع السياحة ونشاط سوق العمل.

وارتفعت معدلات البطالة في إسبانيا في سبتمبر الماضي بمعدل 0,4٪ ليبلغ عدد العاطلين عن العمل 4,7 ملايين مواطن، وأوضحت أحدث الإحصاءات الرسمية أن نحو 25,6 ألف مواطن إسباني فقدوا أعمالهم خلال الشهر الماضي، مشيرة إلى أن ارتفاع عدد العاطلين عن العمل خلال شهر سبتمبر من كل عام يكتسب طابعا موسميا يرجع إلى انتهاء موسم السياحة في البلاد.

كما أشارت الإحصاءات إلى انخفاض معدلات البطالة بين الشباب دون عمر الـ 25 بمعدل 7٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي، موضحة أن عدد العاطلين الشباب بلغ نحو 435 ألف شاب في نهاية سبتمبر الماضي أي ما يمثل 9,2٪ من إجمالي العاطلين عن العمل في البلاد.

ويعتبر قطاع الخدمات من أكثر القطاعات التي شهدت فقدا في عدد العاملين بها مع نهاية موسم الصيف حيث سجل فقدان نحو 52 ألف وظيفة، في مقابل تراجع عدد العاطلين عن العمل المسجلين في قطاعات البناء والزراعة والصناعة. ويكشف لنا ما سبق أن مشكلة البطالة عادت من جديد لتتصدر المشهد الإسباني رغم بوادر الانفراجة التي بدت بوضوح خلال الأشهر الماضية مع انتعاش قطاع السياحة الذي يعد قطاعا حيويا في إسبانيا ويدر نحو 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي. فقد سجلت اسبانيا في أغسطس الماضي تدفقا قياسيا للسياح إذ وصل عددهم إلى 8,3 ملايين وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 7,1٪ عن أغسطس من العام الماضي، ويعد أكبر عدد للسياح منذ بدء تسجيل الإحصاءات السياحية عام 1995.

وساعدت هذه الانتعاشة في قطاع السياحة على تنشيط سوق العمل، خاصة في منطقة كاتالونيا الشمالية الشرقية التي مثلت الوجهة الأساسية للسياح خلال الشهر الماضي، وأدى ذلك إلى تنشيط القطاعات الخدمية مما ساهم في تقليص معدلات البطالة لأول مرة منذ عام 2000 حيث تراجع عدد العاطلين عن العمل بمقدار 225 ألفا و200 شخص بفضل العقود الكثيرة التي وقعت بمناسبة الموسم السياحي. ومع ذلك ظلت معدلات البطالة مرتفعة في إسبانيا حيث بلغت 26,6٪ لتكون بذلك ثاني أعلى نسبة للبطالة على مستوى القارة الأوروبية بعد اليونان التي تبلغ نسبة البطالة بها نحو 28٪.

قطاع الخدمات يفقد نحو 52 ألف وظيفة في نهاية موسم الصيف

ارتفاع موازنة وزارة العمل والضمان الاجتماعي بمعدل 11,5٪ لتصل إلى 26,5 مليار يورو

وأوضحت استطلاعات الرأي التي أجريت مؤخرا أن 80,5٪ من المواطنين الإسبان يعتبرون البطالة واحدة من أهم المشكلات التي تعاني منها إسبانيا والتي دفعت بعشرات آلاف الشباب المؤهل إلى البحث عن فرص للعمل في الخارج. وفي محاولة لاحتواء تلك الأزمة المتفاقمة، أقرت الحكومة الإسبانية مشروع الموازنة العامة للعام 2014 الذي يهدف إلى توفير الظروف اللازمة لتوفير فرص عمل جديدة وخفض معدلات البطالة التي تعاني منها البلاد، وذلك جنبا إلى جنب مع الالتزام بخفض العجز العام في ميزانية الدولة. ووفقا لموازنة 2014، التي من المقرر أن يصادق عليها البرلمان قبل نهاية العام الحالي، سيبلغ سقف الإنفاق العام في اسبانيا للعام المقبل 133,2 مليار يورو وهو ما يمثل ارتفاعا طفيفا عن العام الماضي بلغ نحو 2,7٪، ومن المقرر أن يخصص 27٪ من هذا الإنفاق لدفع العوائد على سندات الدين العام الإسباني للعام المقبل في وقت تتوقع فيه الحكومة الإسبانية أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بمعدل 0,7٪ عام 2014.

وتشمل موازنة العام المقبل خفض الاستثمارات العامة بنسبة 6,6٪ وخفض مخصصات وزارات الدولة بنسبة 4,7٪ ورفع المعاشات التقاعدية بنسبة 0,25٪ فقط، وتجميد معاشات العاملين في وظائف الدولة للعام الرابع على التوالي. وتعتبر وزارة الصحة من أكثر الوزارات التي ستشهد انخفاضا في مخصصاتها تليها وزارة الخارجية التي ستضطر من جراء هذا القرار إلى إغلاق عدد من سفاراتها في الخارج، لاسيما مع الدول قليلة التعاون مع إسبانيا، تقليصا للنفقات.

ويقابل ذلك الانخفاض في المخصصات ارتفاع في موازنة وزارة العمل والضمان الاجتماعي بمعدل يبلغ 11,5٪ لتصل إلى 26,5 مليار يورو ويشمل ذلك زيادة مخصصات دفع استحقاقات البطالة بمعدل 10٪ مقارنة بالعام الحالي لتبلغ 29,4 مليار يورو. وتشمل الموازنة أيضا تقليصا لميزانية البيت الملكي الإسباني بمعدل 2٪ للعام المقبل لتبلغ 7,7 ملايين يورو فيما سيتم تجميد موازنة الكنيسة الإسبانية لتظل 158 مليون يورو خلال العام المقبل على غرار العامين الحالي والماضي. كما سيتم تجميد الدخل السنوي لرئيس الوزراء الاسباني عند 78,2 ألف يورو والدخل السنوي للوزراء عند 68,9 ألف يورو سنويا.

ورغم أن الحكومة قدمت مشروع الموازنة هذا باعتباره يهدف في المقام الأول إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والنمو غير أن المعارضة رأت أن هذا المشروع هو مشروع لموازنة تقشفية من شأنها تفكيك دولة الرفاه الاجتماعي وتعميق الفقر في المجتمع الاسباني.

ويتفق عدد كبير من المراقبين مع هذا الرأي، حيث إن السياسات التقشفية أصبحت تحظى برفض شديد من قبل المواطنين ليس فقط على صعيد إسبانيا ولكن في منطقة اليورو بأكملها.

فقد كشف آخر إحصاء لمنظمة غالوب الدولية للدراسات الاقتصادية والسياسية عدم تأييد غالبية الأوروبيين للتدابير التقشفية حيث يرى أكثر من 50٪ من الأوروبيين أن التقشف لا يعتبر أفضل سبيل لحلحلة الاقتصاد الأوروبي وإطلاق النمو.

ويعد الإسبان من أكثر الشعوب الأوروبية المعارضة لتلك السياسات التقشفية، فمعاناتهم من جراء تفاقم الأزمة الاقتصادية لاتزال مستمرة ولا يشعر المواطن العادي بأي تحسن في مستويات المعيشة من جراء السياسات التي تنفذها الحكومة بل تزداد معاناته يوما تلو الآخر. فقد كشف إحدى الدراسات الحديثة أن 40٪ من الإسبان يقومون بتغيير عاداتهم الغذائية نتيجة للأزمة الاقتصادية المتفاقمة. كما ازدادت معدلات الفقر بصورة ملحوظة لاسيما بين الأطفال الذين يعيش 27٪ منهم في فقر مدقع وظلت أعداد كبيرة من المدارس مفتوحة هذا الصيف لتأمين وجبة متكاملة على الأقل لهم.

وتعاني فئة الشباب أيضا من تداعيات الأزمة الاقتصادية. فإلى جانب مشكلة البطالة التي تنتشر بقوة بين صفوفه، يعاني الشباب من عدم قدرتهم على تحقيق الاستقلالية في الحياة حيث كشفت الإحصاءات أن شابين فقط من بين عشرة شباب في إسبانيا يستطيعان تحقيق الاستقلال المادي بعيدا عن منازل الأهل، بسبب الوضع الصعب الحالي الذي تعيشه البلاد، حيث يتوجب على الشباب الأقل من ثلاثين عاما والذين يرغبون في شراء شقق، أن يربحوا 80٪ أكثر من الراتب الذي يكسبونه حاليا، وهذا دون احتساب مصاريف المعيشة.

من ناحية أخرى، دفعت الأزمة الاقتصادية الإسبان للاتجاه إلى استخدام الدراجات بدلا من السيارات التي يبدو أنهم لم يعودوا قادرين على تزويدها بالوقود ولا شرائها، وهو ما تسبب في ركود غير مسبوق في سوقها على خلاف الدراجات التي حققت مؤخرا رواجا واسعا.

ورغم المؤشرات الإيجابية التي بدأت تلوح في الأفق على الساحة الإسبانية، والمتمثلة على سبيل المثال في تراجع العجز التجاري للبلاد ومعدلات التضخم وارتفاع الصادرات ونشاط قطاع السياحة، غير أن طوق الأزمة الاقتصادية يشتد على أسبانيا مع استمرار معدلات البطالة والسياسات التقشفية للحكومة وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان التنبؤ بالخروج من تلك الأزمة المتفاقمة في وقت قريب لاسيما في ظل ارتفاع أعداد المواطنين المهاجرين خارج البلاد هروبا من الأزمة وبحثا عن فرص عمل جديدة لتحسين مستوياتهم المعيشية.

شبح الأزمة الاقتصادية لايزال يخيم بقوة على الاقتصاد الإسباني

إعلان تصفية

تعلن شركة الرائدة للمشاريع ش.م.ك

(تحت التصفية)

سجل تجارى رقم (١١٧٢٦٧)

أنه بتاريخ ٢٠١٣/٠٦/٢٣ تمت الموافقة من قبل الجمعية العامة غير العادية بتصفية الشركة وديا" وتعيين السيد/حسين عبدالله جوهر مصفيا"للشركة وتخويله الصلاحيات القانونية التي تمكنه من أداء مهمته على أن تستمر فترة التصفية لمدة سنتين من تاريخ إنعقاد الجمعية العامة غير العادية . وقد تم التأشير فى السجل التجارى بذلك بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٦. لدى وزارة التجارة والصناعة.

وبناء" عليه يرجى من السادة دائني الشركة أو مدينيها مراجعة المصفي بما لديهم من مستندات ثبوتية تؤكد مطلباتهم خلال فترة أقصاها ثلاثين يوم من تاريخ الأعلان بمقر عمل المصفي الكائن بشرق – شارع جابر المبارك – قطعة ٥ – برج الشروق ٢ – الدور ٢٠

المصفى

حسين عبد الله جوهر